

محضر الجلسة رقم 226

التاريخ: الثلاثاء 29 رمضان 1440هـ (4 يونيو 2019م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة وخمس دقائق، إبتداء من الساعة الحادية عشرة والدقيقة الحادية عشرة صباحا.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

وطبقا للاتفاق الذي حصل في ندوة الرؤساء سيتم الاكتفاء بسؤال لكل فريق، نظرا للظروف المرتبطة بالسفر وظروف العيد.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبل من الأمة المغربية، وعيد مبارك سعيد للشعب المغربي وعلى رأسه صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله. الكلمة للسيد الأمين تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 32.18 يقضي بتغيير وتتميم القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية؛

2- مشروع قانون رقم 90.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول نظام المدارس البريطانية في المغرب، الموقع بلندن في 5 يوليو 2018 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية؛

3- مشروع قانون رقم 97.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بنيودلهي في 19 سبتمبر 2018 بين حكومة المملكة

المغربية وحكومة جمهورية الهند؛

4- مشروع قانون 99.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن تسليم المجرمين، الموقع بنيودلهي في 13 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

5- مشروع قانون 100.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

6- مشروع قانون رقم 103.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية وتبليغ الطيات والوثائق والإعلانات القضائية وتنفيذ الأحكام والأوامر والمقررات التحكيمية، الموقع بنيودلهي في 12 نوفمبر 2018 بين المملكة المغربية وجمهورية الهند؛

7- مشروع قانون رقم 104.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 19 يوليو 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ممثلة بالأمانة التنفيذية، من أجل احتضان وحدة التنسيق الإقليمي طبقا للملحق الأول من الاتفاقيات المذكورة، وعلى الاتفاق التكميلي له الموقع بالرباط في 7 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛

8- مشروع قانون رقم 01.19 يوافق بموجبه على اتفاق المقر الموقع بمراكش في 10 ديسمبر 2018 بين حكومة المملكة المغربية والاتحاد الإفريقي بشأن إنشاء مقر المرصد الإفريقي للهجرة بالرباط؛

9- مشروع قانون رقم 07.19 يوافق بموجبه على اتفاق البلد المضيف المبرم بالرباط في 11 ماي 2016 بين حكومة المملكة المغربية ومنظمة الأمم المتحدة ممثلة ببرامج المستوطنات البشرية التابع للأمم المتحدة بشأن إنشاء المكتب الوطني للمملكة المغربية.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس طلب السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية بتقديم الأسئلة الموجهة لوزارتها مباشرة بعد الأسئلة الموجهة لقطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

ومراسلة ثانية يخبر من خلالها المجلس أن السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية ستتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه للسيد الوزير المكلف بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية وذلك لأسباب طارئة.

كما توصلت الرئاسة بإخبار من فريق الأصالة والمعاصرة مفاده انتداب السيد عبد الكريم هميس رئيسا للفريق وناطقا رسميا باسمه.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 4 يونيو 2019، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 11 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛

كما أن هذه الجمعيات أصبحت طرفا شريكا في كثير من المشاريع الحقوقية التي تقوم بها الوزارة، وهناك تواصل مفتوح مع جميع هذه الجمعيات، خاصة بالنسبة لإعداد التقارير الدورية المعروضة على هيئات المعاهدات وبرسم آليات الاستعراض الدوري الشامل، وفي كل المحطات التي نرى أنه من الملائم إشراك هذه الجمعيات.

وذلك في سبيل بلورة صورة دقيقة عن الوضع الحقوقي من أجل أن تقوم الجمعيات الحقوقية الوطنية بالحديث عن هذا الواقع بكل موضوعية، وهو الشيء الذي لا محالة يمكن أن ينعكس إيجابا على تقارير المنظمات الدولية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

قد تتفق كون الكثير من التقارير الصادرة عن بعض المنظمات الدولية في مجال حقوق الإنسان منحازة وغير منصفة لواقع حقوق الإنسان بالمملكة المغربية وتنتظر للجزء الفارغ من الكأس.

لكن هناك منظمات ذات مصداقية تقدم ملاحظاتها وتقاريرها بناء على معطيات موضوعية، ونحن نعتبر اهتمام هذه المنظمات الحقوقية الدولية بالمغرب علامة إيجابية وصحية، وهو نابع من إدراك هذه المنظمات بأن المغرب يستحق الرصد والمتابعة بغرض التطور والتقدم ومنع أي محاولة للترجع إلى الوراء عكس الكثير من الدول.

ثانيا، نؤكد على أن المغرب تجاوز مرحلة الانتهاكات الجسيمة المنهجية التي كانت تطال حقوق الإنسان من احتجاج واختطاف وتعذيب، وذلك بعد محطات مضيئة في تاريخ المغرب، كإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة وما تضمنه دستور 2011، والذي نجح في دسترة منظومة متكاملة للحقوق والحريات.

ثالثا، بالمقابل هناك تكرار للعديد من التجاوزات تحصل اليوم وتطال بعض مجالات حقوق الإنسان، فلا أحد يجادل في تراجع منسوب حرية التعبير ومنع الحق في الاحتجاج السلمي وتعنت بعض رجال السلطة في تسليم وصلات تأسيس الجمعيات.

نسجل كذلك بقلق عودة المنع غير المبرر وخارج إطار القانون لعدة أنشطة لجمعيات وأحزاب سياسية جادة.

كما أنه لا أحد يشكك في قساوة الأحكام الصادرة في حق معتقلي الريف، ونتمنى حل هذا الملف في أقرب الآجال.

كما نسجل بكل أسف عودة الاعتقال التعسفي في بعض الحالات،

- عدد الأجوبة الكتابية: 7 أجوبة.

كما نحيط المجلس الموقر علما بأننا سنكون على موعد بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

ونستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع حقوق الإنسان، وموضوعه الصورة الحقوقية للمغرب من خلال التقارير الدولية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

العديد من التقارير الدولية الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان ترصد وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، ما هي المقاربة التي تتبناها الحكومة للتفاعل معها؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد مصطفى الرميد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالنسبة لمنهجية الحكومة في التعاطي مع تقارير المنظمات الدولية وهو أنها تقوم بدراسة هذه التقارير دراسة دقيقة شاملة وتقوم السلطات المغربية المعنية بتنسيق ردها من خلال إشراف وزارة الدولة المكلفة بحقوق الإنسان.

كما أن هذه الوزارة تقوم بالتواصل الضروري مع الهيئات الدولية من أجل توضيح بعض القضايا التي تستشكل هذه المنظمات المعطيات المرتبطة بها، ومعلوم أن التقارير التي تنجزها المنظمات الدولية، إنما تكون في كثير من الأحيان صدى لما تصدره المنظمات الحقوقية الوطنية، والمنظمات الحقوقية الوطنية في كثير من الأحيان لا أقول دائما يكون ما يصدر عنها رجوع الصدى لما يصدر في الصحافة ووسائل التواصل الاجتماعي.

ولذلك هناك منهجية جديدة اعتمدها منذ مدة تقوم على التواصل مع جمعيات المجتمع المدني بشكل دوري، وتقوم بمناقشة مجمل القضايا التي تكون محل اهتمام هذه الجمعيات.

كما هو معلوم فإن تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب صنت ضمن أهم التجارب الناجحة في موضوع العدالة الانتقالية، وذلك لما تميزت به من أولا اعتماد الكشف عما جرى من انتهاكات جسيمة، ثانيا جبر الضرر الفردي للضحايا ولذوي حقوقهم.

بالنسبة للموضوع الأول نسجل بأن الهيئة كشفت عن 600 حالة، بقيت 66 حالة، المجلس الوطني كشف عن 60 باقي 6، وسيكشف المجلس عن مآل هذه الحالات الستة.

بالنسبة للموضوع الثاني اللي هو جبر الضرر الفردي للضحايا ولذوي حقوقهم فكان هناك أموال ممتدة صرفت لهؤلاء الضحايا، يكفي أن أقول أنه بلغ عددهم 27754 مستفيد، كما أنه بالنسبة للمبالغ التي صرفت بالنسبة لهيئة الإنصاف والمصالحة وهيئة التحكيم المستقلة للتعويض بلغت مليار و948 مليون و269 درهم وهو مبلغ كبير جدا.

كما أن هناك جبر ضرر جماعي بالنسبة للمناطق التي عرفت حدوث انتهاكات جسيمة أو وجدت فيها أماكن احتجاج أو اعتقال تعسفي، ووجدت في 13 إقليم وعمالة، وكذلك كان هناك تقديم مداخل لعدم تكرار الانتهاكات الجسيمة من خلال توصيات وجهات تم دسترتها، توصيات أخذت سبيلها إلى التطبيق من خلال التشريعات المختلفة، توصيات هي عبارة عن تدابير وسياسات عمومية يتم العمل بها، كما أن هناك توصيات يتم متابعة تنفيذها من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويمكن أن أقول إجمالاً أننا قطعنا أشواطاً كبيرة في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وستصدر في الشهر المقبل وزارة الدولة تقرير في هذا الموضوع، كما أن المجلس الوطني اللي هو صاحب الملف سيصدر تقريرا في آخر السنة تقريرا ضافيا في الموضوع يبين فيه كافة المعطيات المرتبطة بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

شكرا على هذه الأجوبة والتوضيحات السيد الوزير، في الحقيقة هيئة الإنصاف والمصالحة فعلا كانت تجربة ناجحة في إطار مسلسل المصالحة.

وفعلا حتى كانت مجهودات لا يستهان بها في إطار جبر الضرر، خاصة الفردي والجماعي، وإن كان الجماعي باقي فيه نقاش كبير، إلا لما شطنا

ونذكر منها هنا تقرير الفريق الأممي بخصوص اعتقال صحافي تعسفي والمطالبة بمحاكمته في حالة سراح.

رابعا، مخطط العمل الوطني للديمقراطية وحقوق الإنسان التي أعدتها وزارتكم إلا دليل قاطع على وجود مطبات وشوائب في طريق حقوق الإنسان بالمغرب.

خامسا وأخيرا، السيد الوزير، المغرب بقيادة جلالة الملك حفظه الله اختار طريق التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فلا خيار لنا إلا الاستمرار في الإصلاحات المؤسساتية الضرورية، والتفاعل الإيجابي مع التقارير الدولية الموضوعية والتي تلائم بيئة المغرب وخصوصيته طبعاً، مع الرد من طرفكم بالدلائل والحجج على ما يدجج في بعض التقارير التي تصدر عن منظمات تعمل على أجندة سياسية وتستغل حقوق الإنسان لأغراض مشبوهة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الموالي، عندك ثلاث ثواني قادر على أنك دير فيها التعقيب، تفضل السيد الوزير، وهذا حقك.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

في المغرب هناك تجاوزات ولا وجود لأي تراجع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

نسألكم السيد الوزير، عم مدى تطبيق واحترام توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

شكرا السيد المستشار.

هناك تراجعات أن يكون مستوى حقوق الإنسان في المرحلة السابقة الذي انحدر إلى مستوى أن نتحدث عن تراجعات.
بالنسبة للقضايا التي طرحت أنا فقط أريد أن أقول لك سيدتي، أن هناك ملف مفتوح بالنسبة لأب الأستاذة المتوفى أخيرا، أرجو أن لا نستبق الأحداث وتتهم أي جهة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير ونشكر السيد وزير الدولة على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه مساهمة الوزارة في برامج تأهيل الجماعات الترابية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، أبرمت وزارتك العديد من الاتفاقيات بهدف تأهيل العديد من الجماعات الترابية.
وفي هذا الإطار نسألكم السيد الوزير، حول المعايير المعتمدة من طرف وزارتك للمساهمة في هذه المشاريع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير

والإسكان وسياسة المدينة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بطبيعة الحال السؤال واسع لأن الجماعات الترابية كالحواضر، كالعلم القروي بمختلف أشكاله وتنوعه، بغيت نقول بعض المعطيات، احنا وزير السكني أمر بالصرف ديال واحد الصندوق، الصندوق ديال التضامن السكني وديال الإدماج الحضري اللي تتغذيه واحد الضريبة (une taxe parafiscale) شبه الضريبة على الإسمنت، واللي تيجيب لنا كل سنة تقريبا واحد 2 ملايير ديال الدرهم، (الحمد لله في 3 أشهر الأولى كان ارتفاع المبيعات الإسمنت غادي تفتح لنا بعض الإمكانيات).

احنا نتحاولو نستعملو هاذ الإمكان باش نحاولو نجرو مساهمين آخرين في واحد المقاربة مندججة لا في العالم القروي ولا في المدن، حتى نتجنب واحد التشتيت ديال الوسائل ديالنا المحدودة وحتى حقيقة نتقدم نحو واحد

احتجاجات عارمة في مجموعة من المناطق وعلى رأسها الريف.
ولكن كيبقى من بين أهم الخلاصات أو التوصيات اللي جاتنا هيئة الإنصاف والمصالحة هي الإجراءات اللي خاصنا ناخذوها من أجل عدم تكرار ما مضى في هذه الفترة اللي اشتغلت عليها الهيئة.

ولكن للأسف السيد الوزير أتما في معرض جوابكم أو تعقيبيكم على السؤال السابق قلتم بأن هناك تجاوزات وليست هناك تراجعات، للأسف احنا كنعتمدو بأن هناك تراجعات لأن ملي كنفلاو نفس الانتهاكات الجسدية لحقوق الإنسان يتم تكرارها، فاسمحو لي هذا تراجع فعلا حقيقة تراجع، ملي تنشوفو مثلا ما يمكناش احنا نتكلمو على كل الحقوق التي تنتهك، ولكن نسردو مجموعة منهم، على رأسها مثلا الحق في التظاهر وفي التجمهر، وتنشوفو الاحتجاجات تواجه بقمع وقوة مفرطة ليس لها أي مبرر وصلت إلى حد انتهاك الحق في الحياة، ومن هذا المنبر نكرر عزاءنا للمرحوم الحاجلي وللعائلة ديالو الصغيرة والكبيرة، يعني هذا الأب ديال الأستاذة التي فرض عليها التعاقد، واللي توفى من جراء القوة المفرطة، استعمال القوة المفرطة لفض التظاهر.

كاين أيضا ما دارت الحكومة حتى شي حاجة في الطفل الذي تم دهسه في جرادة، غادي تقولو لنا كايين تحقيقات في هاذ الشي، اسمحو لنا فين وصلت التحقيقات في شهداء 20 فبراير؟ إلى أين وصلت التحقيقات في 5 ديال الشباب اللي توفوا في وكالة بنكية؟ أشنو وقع في التحقيقات في كمال عمري في أسفي ولا في كريم الشايب في صفرو وغيرهم في هاذيك الفترة؟ أشنو وصلو التحقيقات أيضا الآن في مجموعة ديال القضايا؟ واحنا كنشوفو هاذ الشي أيضا تيجرنا للحق في المحاكمة العادلة.

للأسف تنشوفو شباب الريف هل يستحق لأنهم طالبوا بمطالب اجتماعية صرفة أن يتم الحكم عليهم ب 20 سنة، حرام، ماذا نقول؟ ما هي الرسالة التي نريد أن نمررها من خلال هذا الحكم؟
ثم أيضا كايين صحافيين يتابعون، كايين برلماني يتابع، باش؟ بتهم واهية، فين هي المحاكمة العادلة؟ 6 أشهر بدون أي دليل فين هي المحاكمة العادلة؟ هنا كايين إشكال، فعلا كايين انتهاكات جسدية، وفعلا كايين تراجع ماشي ما كايينش تراجع، ثم كايين الحق في التنقل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان:

مرة أخرى أؤكد بأنه ليس هناك تراجعات، مستعد أن أمثل أمام أي لجنة معنية لمناقشة الموضوع بالتفصيل، الحديث عن تراجعات يتطلب وجود مؤشرات، أنا أنساءل أين هي المؤشرات؟ على الذين يقولون بأن

أتم الي توقفو عليه وهاذي مشاريع محمة الي كهم واحد المجموعة ديال الجماعات وعيينا ما نجيو حتى لعندكم ونطلبو، ولكن لحد الساعة باقي حتى شي حاجة ما كاينة.

إذن المشكل فين تيتطرح؟ تيتطرح في التنفيذ، السيد الوزير، وهو الي مشكلة، إذن تيصصكم تديرو واحد اللجنة ديال التنوع ديال المشاريع والتقدم ديال الإنجاز فين كاين بدءا من الشركاء، دفعو الشركاء يعطيو التمويل ديالهم وتدفعو كما قلت المقاولين باش يلتزموا بالالتزامات ديالهم لا الآجال ولا أسمو، إذن الإشراف راه ضروري عندكم السيد الوزير. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير إلى عندو الإمكانية ديال التعقيب في حدود 10 ثواني وخا السيد وزير الدولة دار لنا (record) في 3 ديال الثواني.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أش غادي أقول ما تقولون، هادي معركة يومية، احنا فالتعاقد والتشارك كاين عدد ديال المتدخلين احنا مخصناش نملصو من المسؤولية ديالنا، ولكن خاص جميع المتدخلين يحترموا الالتزامات ديالهم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع الأسرة والتضامن والمساواة، موضوعه تنامي ظاهرة استغلال الأطفال الرضع للتسول في الفضاء العام، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن استغلال الأطفال والرضع لاستمالة عواطف المحسنين يعد من أخطر مظاهر..

السيد رئيس الجلسة:

معذرة السيد الوزير يتساءل.

احنا اتفقنا في ندوة الرؤساء أكتفاء الفرق بسؤال واحد لكل فريق.

ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هاته الجلسة، شكرا.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة الحبوسي:

السيد الرئيس،

التصور مندمج للنمو، ما نبقاوش فقط في مقارنة تصحيحية لتدارك واحد الخصاص في واحد المجال أو آخر.

التدخل ديالنا مع الجماعات الترابية مبني على التشارك، على التعاقد، من 2012 لدا با في إطار ما يسمى بسياسة المدينة، ولكن تعني تدخلات لا في المدن ولا كذلك في بعض المراكز الصاعدة في العالم القروي، 197 اتفاقية، 67 مليار ديال الدرهم، الوزارة تقريبا 13 مليار ديال الدرهم، الطرق، البنيات التحتية، مرافق القرب، الساحات العمومية، الضفات ديال بعض الويدان، فك العزلة، إلى غير ذلك، بنتائج حقيقية، مع العلم أن كان غير آتات حقيقية فيما يخص تحسين الحكامة في التتبع الأكثر صرامة فيما يخص الآجال، فيما يخص الجودة، فيما يخص كذلك التكلفة وكذلك التنسيق ما بين مختلف المتدخلين، لأن بالفعل في بعض الأحيان التدخل في الجماعة احنا مرهونين بمثلا معالجة القضية ديال التطهير ماشي احنا الي نتتكلفو بها. كذلك أنني بهاذ المسألة، لحد الآن ملي تيجينا شي برنامج تدرسو في حد ذاته مقارنة الشباك (l'approche guichet) الآن المرة الأولى نتحاولو يكون واحد البرمجة متعددة السنوات حسب الجهات لتنظيم واحد النوع من الإنصاف وعقلنة استعمال الوسائل ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الوزير المحترم.

فعلا المساهمة ديالكم باينة فيما يتعلق مع الجماعات المحلية فهاذ المشاريع ولكن المشكل الي تيتطرح وهو من بعد الاتفاقية ما كاينش تتبع والاتفاقيات تبقاو مهملين وتبقى تعثر في تنفيذ المشاريع.

إذن المطلوب الآن وهو واش عندكم إحصائيات على المشاريع المتعثرة فالجماعات، راه ماشي المشكل وهو تتبدل مجهودات كثيرة وكبيرم، ولكن فالجمال ديال التنفيذ هنا تيقوع المشكل، إذن المشكل الي عندكم السيد الوزير وهو فالتنفيذ.

هنا تطرح الي ما كنتفدش ولا يكون تعثر ديال المشاريع تطرح معاناة ديال المواطنين المستفيدين، وكيتطرح عاوتتي مشكل بالنسبة لرؤساء الجماعات الي هما تبقاو غاديين ما بين السلطة الإقليمية وما بين الوزارة ديالكم وكيتقى التشديد.

إذن كيخصكم تشوفو المساهمين الي هم شركاء واش دفعو المساهمة ديالهم وشوفو المساهمة ديالكم أتم، متوقعوش وتخليو هكذا، نعطيك كمودج الحي الي احنا فراكش تنعشو فيه، كاين اتفاقية إطار الي تسنات أمام سيدنا في 2010 وبقي التعثر ديالها إلى الآن، وراه درنا ملحق ومشا لعندكم وباقي للآن ما توقعش وما تنفدش لأن هنا لاش نبقاوا احنا تنجرو، خاصكم

الطفل، إذا هناك مجموعة من البرامج لصالح الراشدين، وهناك مجموعة من البرامج لصالح الأطفال، وجود وحدات حماية الطفولة، وجود وحدات التنقل للإسعاف، وجود مؤسسات خاصة بالأطفال، وبغيت نقول هنا بأن هناك برامج خاصة منها دعم، برنامج دعم الذي يستفيد منه 166000 يتيم، هناك كذلك 12000 طفل معاق يستفيد من التمرس في إطار صندوق التماسك وكذلك في إطار صندوق التماسك، تيسير اللي هذه السنة كيتوسع جغرافيا حتى يضم جميع المجالات على التراب الوطني والزيادة اليوم غادي تكون مليون و380 ألف مستفيد، لأن اليوم غادي نوصول ل 2 المليون و87 ألف بينما كان في الماضي أقل من هذا.

وعاود الجديد اليوم هي خدمات المطاعم اللي هي كنتخفف على الوالدين وكتخليهم أنهم يدفعو بالأبناء دياهم للمدرس عندنا 43 ألف ومليون طفل مستفيدين من هاته الخدمات الجديدة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

في الحقيقة نستمتع إلى ردكم، أو استمعنا إلى ردكم السيدة الوزيرة، احنا ما يمكننا كمواطنين، كمغاربة أن نقبل بهذه الظاهرة.

وهو يخص المجتمع ككل يتعاون، هاذ الشي ماشي ظاهر غير للوزارة دياكم أو وزارة الداخلية مشكورة على المجهودات المبذولة، ولكن يخص المجتمع يرفض هاذ النوع والأساليب اللي كتحط من المجتمع المغربي وكتمس لو في العمق عندما نرى امرأة بطفل، أظن أنه لا ينتسب إليها إلا بالإيجار، تكريه نهار باش تحي تسعي به، هاذي راه ما مقبولاش وكتمس في العمق الأسرة المغربية والتقاليد وذيك المجتمع المغربي اللي كان مجتمع التكافل، مجتمع الحنان، مجتمع ديال الإحسان.

احنايا تنأكدو مرة أخرى تنوهو بالمجهودات المبذولة، ولكن تيخصنا نضافرو الجهود، ماشي غير الوزراء دياكم بل المجتمع ككل خاصو ينوض يناهض هاذ الظاهرة اللي تتمس الأسر ديانا وما تقبلوهاش، أي زائر يجي للمغرب يلقي طفل صغير في ذيك الشوارع، فما تنظنشي أن هذا تيشرف المغرب.

واحنا بدورنا كبرلمانيين مستعدين قدمو جميع المساعدات المادية والإمكانيات اللي متوفرة عند البرلمانيين باش ندعمو لمحاربة هذه الظاهرة اللي هنايا خاصها تتضاعف العقوبة لأي واحد باش تقطعو مع هاذ السلوك المشين للمجتمع والمشين للأسر.

شكرا.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن استغلال الأطفال والرضع لاستمالة عواطف المحسنين يعد من أخطر مظاهر وأساليب التسول في الفضاء العام، وكثيرا ما نلاحظ أطفالا صغارا يغضون في نوم عميق في أحضان نساء متسولات، في حين نرى الكثير منهم يستجدي أصحاب السيارات غير مكترث للأخطار التي تهدده. وليس غريبا أن تؤكد على وجود شبكات منظمة تستغل النساء والأطفال على حد سواء في ممارسة التسول، إنها ظاهرة خطيرة لها تأثير كبير وبالغ على نفسية الأطفال الذين يتم استغلالهم ببشاعة في هذه العملية. نسألكم السيدة الوزيرة، ما هي الآليات التي وضعتها الحكومة لحماية هذه الشريحة من الأطفال، وما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بها للحد من تنامي هذه الظاهرة؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة بسمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

هذا طبعا سؤال مهم لا بد أن نطرحه، لكن لا بد أن نطرحه كذلك بالحيثيات المرتبطة به، خصوصا أن الدولة المغربية قد وضعت ضمن القانون الجنائي المقننات التي تعاقب على ممارسة التسول في الشارع العام، طبعا العقوبة من شهر إلى 6 أشهر، ولكن عندما يتم التسول بالأطفال هذه تصل إلى سنة.

القانون وحده لا يكفي للحد من هاته الظاهرة، نحن متفقون على ذلك، لكن هناك مجموعة من البرامج التي أطلقتها الدولة والتي تقوم بها مختلف القطاعات الحكومية وقاية من وصول المواطن إلى أن يتوسل في الشارع، لكن هناك متدخلين اثنين أساسيين في الميدان هي وزارة الداخلية على وجه الخصوص بجهاز الأمن الذي يؤمن طبعا الفضاء فارغا من مثل هاته الممارسات التي تتجاوز القانون وبالتالي تنزلا للقانون، وهناك وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية التي تقوم بأدوار اجتماعية كذلك في الميدان تتدخل في حدود اختصاصاتها، بحيث أنها تقدم المساعدة الاجتماعية الضرورية، توفر كذلك مؤسسات الرعاية الاجتماعية بالخدمات الضرورية للذين ليس لهم دخل وليس لهم معيل وعاجزين عن العمل ويحتاجون إلى خدمات الدولة وتوفر مجموعة من الخدمات.

هنا بغيت نقول بأن هناك المرأة والرجل الذي يمارس التسول وهناك

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وموضوعه استنفال ظاهرة التسول بالمدن المغربية والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد محمد ريحان:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدتين الوزيرتين،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

نسألكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها وزارتم لمعالجة ظاهرة التسول التي ازدادت واستفحلت وانتشرت وتفاقت بشكل كبير بين المدن المغربية؟ السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

طبعاً هاذ السؤالين هما متكاملين.

التسول كما تعلمون قد تكون له أسباب اجتماعية واقتصادية، ولكن كذلك قد تكون له أسباب نفسية، وأحيانا نجد بعض الحالات استكثرارا للمال ما عندهم حالة نفسية، ما عندهم حالة فقر، ولكنهم يطلبون زيادة في المال.

إذن أشنو دارت الحكومة مقابل هاته الظاهرة؟ طبعاً تكلمنا على القانون إلى غير ذلك، يمكن في الجانب القانوني خاصنا نشوفو كذلك الذي يقدم، مجال في أندونيسيا خناو واحد الإجراء اللي هو عقوبة من يمد المتسول اللي ماشي في حاجة بمال، فنقدرو نفكرو يعني في وسائل أخرى أو مقتضيات أخرى في الجانب الزجري.

لكن في جانب الإسعاف، في الجانب الخدماتي هناك بالنسبة للحالات التي نعتقد أنها مرتبطة بالفقر مجموعة من البرامج، البرامج الاجتماعية كلها اللي غادي تدخل في السجل الاجتماعي الموحد، برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مجموعة الصناديق التي أطلقت واللي هي خدمة، طبعاً دعم الأنشطة المدرة للدخل، هاذي كلها باش نسدو الباب ديال التسول، إن كان الأمر يتعلق بحالات الفقر.

الحالات النفسية يجب أن نمأسس التعامل معها على اعتبار أن حالات

يجب أن تحال على العلاج لا على السجن.

ثم ثالثاً يجب أن طبعاً الآلة ديال العقاب أن تأخذ مجراها بالنسبة للحالات التي تتسول، ما تتدخل لا في الخانة الأولى ولا في الخانة الثانية، وإلا فمؤسسة الرعاية الاجتماعية كيف ما قلت لكم اليوم هي جاهدة لكي تستقبل الحالات اللي ما يمكنهاش يعني تكون إلا في وضع مد اليد أو الحاجة إلى خدمات الدولة، ففي هذا الباب نثني على العمل الذي تقوم به الجمعيات بدعم من الدولة، وهذا واحد الشراكة اللي هي كتعطي الأكل والحمد لله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، ما قلتموه نحن كفريق اشتراكي متفقون معه.

ولكن بغيت نقول على أن هذه الظاهرة لئن كانت قد أضحيت معضلة اجتماعية، فإنها في المقابل قد أصبحت تجارة أو مهنة يحترفها عدد كبير من الأشخاص ويحترفها شبكات التي تمتهن التسول، وبالتالي هذه الشبكات أصبحت عندهم تجارة مربحة لا تبور.

السيدة الوزيرة أنا متفق معكم على أن المقاربة الزجرية هي غير كافية، وحتى من الناحية القانونية ذيك الفصل 326 من القانون الجنائي الذي يعاقب راه يجد صعوبة ليطبق من طرف القضاء، لأن الفصل الفقرة الثانية فيه تقول "تعود"، بالتالي النيابة يتعذر عليها إثبات ذيك العنصر ديال الاعتياد والتكرار ديال ظاهرة التسول، وكيتمكمو الناس بالبراءة، إذن خاص مراجعة تشريعية، هذه ماشي مسؤولية ديالكم بوحديتكم، هي مسؤولية حكومية تشترك فيها قطاعات أخرى.

ولكن المقاربة الاجتماعية لابد السيدة الوزيرة أن تأخذونها بعين الاعتبار، لأن التشخيص وأتم مشكورين اللي درتوه كوزارة ديال التضامن والأسرة، فأنا متفق معه هو تشخيص جيد يعني مبين لنا الصورة، ولكن المقاربة الاجتماعية ينبغي على الحكومة أن تهج سياسات عمومية تستهدف إدماج هؤلاء الناس اللي ما عندهمش أو الناس اللي عندهم الفقر والفاقة.

وكذلك على الحكومة ألا تغفل المقاربة التحسيسية، عليكم أن تستهدفوا الإعلام العمومي، يعني التحسيس بأفة هذه الظاهرة التي أصبحت معضلة ببنوية تهدد النسيج الاجتماعي المغربي وبالتالي عن طريق التحسيس يمكن لنا أن نحارب الثقافة ديال التواكل، الاعتقاد على الغير وكذلك هذا التحسيس يمكن لنا نهبو هاذ الناس أن يعتمدو على ذواتهم عوض أن يمدوا أيديهم في الشارع العام وأحيانا قد يعرفلون حتى الحركة ديال المرور والسير، السيدة الوزيرة المحترمة.

إلى المنهجية التي تمت معالجتها الإستراتيجية وخطة العمل الجديدة لهذا القطاع وإشكالية ملائمة التكوينات مع سوق الشغل.
شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.
الكلمة للسيد الوزير.

السيد سعيد أمزازي وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،
السيدة المستشارة شكرا على هذا السؤال.

هاذ السؤال حقيقة كان تطرح في 2017، الوضعية ديال 2017 ما شي هي الوضعية ديال اليوم، اليوم الحمد لله، عندا واحد الخارطة الطريق اللي تم تقديمها أمام صاحب الجلالة، نصره الله، واللي ثمنها، واليوم احنايا بصد تنزيلها.

عندنا أيضا الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2016-2021، ولهذا الحكومة كنعطي واحد الأولوية، واحد الأهمية لهاذ القطاع، من حيث واحد العدد ديال البرامج ولاسيما تحديد الحاجيات القطاعية، اليوم كين واحد العدد ديال الدراسات تتقوم بهم كتابة الدولة في التكوين المهني، هاذ الدراسات القطاعية لابد خاصهم يكونو بطريقة قبلية قبل ما يتم واحد الإرساء ديال واحد الدراسة بيداغوجية.

واليوم، الحمد لله، المغرب تعترف واحد العدد ديال المخططات، الإقلاع الصناعي، المغرب الأخضر، رؤية السياحة 2020، إستراتيجية اللوجستيك، وهاذ الدراسات القطاعية تنخرط في إطار هاذ الرؤية هذي. النموذج اللي اليوم، الحمد لله، طورناه هو النموذج ديال ميدان المهن والكفاءات اللي أخذت بعين الاعتبار الطابع الجهوي لإشراك الجهة كفاعل أساسي وذوي الاختصاص بالنسبة لهاذ القطاع الحيوي.

لأن كل جهة عندها مؤهلات، عندها خصوصيات وعندها طاقات، ولابد أن نستثمر هذه الطاقات في إطار بلورة واحد النموذج ديال التكوين المهني جموي واللي أولا تيسير الولوج للشباب وتأهيلهم لسوق الشغل وأيضا الرفع من تنافسية المقاولات، باش نجعلو الحمد لله المقاولات ديالنا عندهم واحد التنافسية على المستوى الدولي.

اليوم أيضا تطوير ميدان ديال المهن العالمية، ميدان السيارات، الطيران، وهذا أيضا نموذج اللي عرفناه ديال التدبير المفوض خلق واحد القفزة نوعية بالنسبة لتوظيف الشباب، لأن تقريبا أكثر من 90% تم توظيفهم، لأن المهنيون هم اللي تيكونو وأيضا هاذ التكوين تيكون في فضاء

نكتفي بهذا القدر.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

طبعا أنا أثني على الكلام الذي قاله السيد المستشار والنقطة اللي أكدت عليها وجاتني مهمة جدا هي مسألة التحسيس واستعمال الإعلام العمومي من أجل نشر ثقافات عدم التواكل والاعتماد على الذات والاستفادة كذلك من الخدمات ديال الدولة اللي هي موجودة واللي كينجنبو الذهاب إليها لأنهم يعتادون على التواجد في الشارع وكذلك جلب مال أكبر.

ما تنساوش بأن الظاهرة عاود بدأت تتبان مستفحة مع وجود اللاجئيين الأفارقة، وكذلك اللاجئيين من الأسر السورية، فولا الشارع بالفعل مؤشر على ظاهرة متنوعة نحتاج ربما إلى برامج مختلفة ومقاربة مهمة من أجل أن نحد من هاته الظاهرة على الأقل بالنسبة للمغاربة اليوم، كنعقول بأنهم خاصهم يساهمو معنا في هذا البرنامج الوطني للحد من مد اليد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرها على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي الموجه لقطاع التربية الوطنية، مستعدين السيد الوزير.

إذن الموضوع ديالو الشعب العصرية في التكوين المهني، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، كنا قد طرحنا السؤال قبل أن يتناول جلالة الملك نصره الله موضوع التكوين المهني بإشرافه السامي الشخصي على الاجتماعات وتكليف الحكومة بإعداد إستراتيجية وخطة عمل لتتقدم بعد ذلك الحكومة بنموذجين، ويوافق جلالتة على الصيغة الثالثة، طرحت في حفل كبير وقدمت من طرف الوزير الوصي على القطاع، مما جعل مضمون هذا السؤال في الحاجة إلى تحيين، لننتقل من مضمون وسائل الحكومة عن إحداث شعب عصرية بالتكوين المهني تساهم المستجديات في سوق الشغل

غادي يتم من طرف واحد الشركة مجهولة الاسم اللي غادي يكون على رأسها الناس ديال القطاع الخاص.

أيضا تثنين هذا المسار المهني بديناه احنايا من الإعدادي لأن خلقنا واحد المسارات مهنية ديال الإعدادي، مسالك مهنية للإعدادي حتى نمكن أن نوجه التلاميذ بطريقة مبكرة لهاذ التكوين المهني ويكون هذا التوجيه حسب واحد الميولات واحد القناعات، ما يكونش واحد التوجيه من أجل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي في قطاع التعليم كذلك وموضوعه تعميم منح التعليم العالي لطلبة جهة درعة تافيلالت، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بوهود:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

كما تعلمون وكما ذهبت إليه كافة التقارير الوطنية المتعلقة بمستوى عيش الساكنة الوطنية بمختلف جهات المملكة الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط ومديرية التخطيط بوزارة المالية، والتي صنفت جهة درعة-تافيلالت كأفقر جهات المملكة.

لذا فإن الحكومة مطالبة بالعناية أكثر بهذه المنطقة وعلى رأسها تعميم المنحة الجامعية لجميع الطلبة بالجهة، إضافة إلى جهة سوس ماسة.

السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات العاجلة التي ستقومون بها لتنزيل هذا الإجراء بهاتين الجهتين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الأسبوع المنصرم كنت تطرقت لهذا الجانب وقلت أشنو هما المجهودات التي قامت بهم الحكومة للرفع من الحصة التي كمنحها الأقاليم.

بالنسبة للميزانية المخولة لهذه المنح خصنا نعرفو بأنه كايين واحد القفزة نوعية من 540 مليون إلى مليار و800 مليون، واليوم الحمد لله جميع الأقاليم، واحد العدد ديال الأقاليم يستفيدون من 100% من المنحة وهاذوك اللي كانوا كيستفدو 80% اليوم ولاو 95% بما فيها جهة درعة-

مهنية محضة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب والذي أعتبره كافيا وشافيا.

لكن من باب تعميق النقاش أثير بعض القضايا والإشكاليات التالية:

في أفق ملائمة التكوين مع حاجيات سوق الشغل ومستجداته، يجب التفكير في وضع آليات تراعي التكامل بين ما يلي:

مراعاة الخصوصية الجهوية التي أشرتم لها السيد الوزير، لأن اليوم عندنا مناطق متباينة، هناك مناطق فلاحية وأخرى صناعية، وبالتالي سوق الشغل يعني تيسير بواحد السرعة التي هي يعني كبيرة على سوق الملائمة التي تديرو داخل التكوينات، هاذي من جهة، من جهة ثانية هو إشراك القطاع الخاص في تحديد التوقعات المتعلقة بحاجيات الشغل ومساهمته في وضع البرامج وتحديد التكوينات.

ولما لا السيد الوزير أن يتحمل القطاع الخاص جزءا من الأعباء والاستثمارات في التكوين، لأن هو المستفيد الأخير من هاذ الشباب المتخرج، لأن هو اليوم يتحكم في سوق الشغل، وبالتالي الشباب ملي تيتخرج تيلقى بعدا واحد، عارف فين غادي، ما تيكونش هاذك التيهان ديال جيش من الشباب متخرج وما عارفش فين غادي يمشي، وبالتالي يجب إشراك القطاع الخاص في هاذ القطاع هذا.

كذلك هناك ضبط، اليوم تندعيو السيد الوزير إلى ضبط سرعة التحولات الطارئة على سوق الشغل ووضع آليات المواكبة للتكوينات لهذه التطورات، وهنا نلتمس من سيادتكم تعميق النقاش داخل اللجنة، لأن هاذ المخطط الجديد يستجيب لتعميق النقاش واستيعابه بالنسبة للمستشارين، كذلك نوه بمستجدات هاذ مخطط التكوين المهني.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة المستشارة، بغيت نؤكد بأن النموذج ديال الحكامة ديال هاذ مدن المهن والكفاءات هو نموذج مبتكر اللي غادي يعطي واحد المكانة مهمة بالنسبة للقطاع الخاص، لأنه هو شريك وأيضا التدبير ديال هاذ مدن المهن

تأفيلالت.

إذن الأقاليم اللي ما عندهم 100% هما الأقاليم الجنوبية، وأيضا إقليم زاكورة وفكيك وجrada، وإن شاء الله نطمح باش نوصلو للأقاليم الأخرى اللي تطرقت لهم السيد المستشار المحترم.

هذوك الأقاليم اللي ما كيحتويوش على مؤسسة جامعية أو لا على حي جامعي وصلنا بهم ل 95% راه ما بقى والو باش إن شاء الله نوصولو ل 100% واللي كانوا في 65% إما 75% أو لا 95%.

اللي بغيت نقول هو بالنسبة للجهة، تقريبا 14500 طلب اللي كان هذه السنة استجبنا ل 13600 اللي خدوا المنحة دياهم، الحق إذا وصلنا 95% علاش ما نوصلوش ل 100%.

لهذا أطلب منكم أتما كبرلمان إن شاء الله في مناقشة ميزانية 2020 باش أيضا دعموا هذا الجانب حتى يمكن أن نرفع من هذا ما غاديش تبقى واحد الميزانية كبيرة، وغادي يستفدو واحد العدد المناطق ولاسيما الجبلية والقروية واللي ما فيهمش هاذ الهياكل الجامعية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

مشكورون السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

مشكورون على جوابكم ولنا اليقين بأنكم قتم بمجهودات كبيرة في سبيل توسيع قاعدة الاستفادة من المنح الدراسية في صفوف الطلبة بجميع ربوع المملكة.

السيد الوزير المحترم، الجميع يدرك الأهمية التي تكتسبها هذه المنح بالنسبة للطلبة المنحدرين من جهة درعة تأفيلالت التي تعرف انتشارا واسعا للهشاشة والفقر، لذلك فإن أسباب نزول هذا السؤال في هذا الوقت بالذات له سنده في كون الوزارة مشكورة تشتغل على برنامج "منحتي" لتسهيل الولوج إلى هذا الإجراء، منوها في هذا الإطار بالزيادة التي عرفتها رغم هزالتها.

السيد الوزير،

إن جهة درعة تأفيلالت بجميع أقاليمها تنغير، الراشيدية وورزازات وميدلت، قتلو زاكورة ممنوحة 100% مشكورون في حاجة ماسة للاستفادة من هذا البرنامج، ولكن على أساس تعميم المنحة الدراسية على جميع الطلبة المتواجدين بها، خصوصا وأنها جهة معروفة بشساعة مساحتها

يشنت فيها الطلبة على خمس جامعات.

وفي هذا الإطار، لا بد لي من التذكير بسؤال تقدم به فريقنا لإنشاء نواة جامعية، قلنا نواة دبا ولينا نتطلبو بالجامعة، لأن راه ما يمكنش نبقاو هكذا، السيد الوزير، لإنشاء جامعة بالجهة تساهم في الحد من معاناة أبناء هذه المنطقة الذين يعانون الأمرين في سبيل متابعة دراستهم الجامعية، وكان جواب الحكومة آنذاك غير مقنع للساكنة.

إنكم السيد الوزير، مطالبون بدعم هذه الفئة من المواطنين عبر تشجيعهم على التحصيل العلمي في ظروف مقبولة تسمح لهم بالمساهمة لاحقا في تنمية هذه الجهة، التي هي في أمس الحاجة لأبنائها المثقفين لانزاعها من برائن الفقر والتهميش، ولا داعي لتذكيركم بأن أبناء هذه الجهة شديدي الحرص على النهل والتحصيل على الرغم من العوز والفقر المتفشي في صفوف الأسر.

إذن السيد الوزير أنا مازال نتطالب يعني حتى إلى 2021 بالجامعة بجهة درعة تأفيلالت، لأن راه ما يمكنش نبقاو يعني بغير جامعة، وبارك الله فيك السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، كنت تطرقت لهاذ الجانب وقلت بأن إحداث جامعة يقتضي واحد القانون، واحنا نشغل في الوزارة على تهيئة جميع الظروف باش، إن شاء الله، نمشيو قبل من هاذ التاريخ اللي أعلنت عليه باش تكون عندنا واحد الجامعة مكتملة في جهة درعة تأفيلالت العزيزة علينا. واللي اليوم كايين واحد المجهود كبير في إحداث واحد العدد ديال المؤسسات والأخيرة هي المدرسة العليا للتكنولوجيا في ورزازات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الآخر، وموضوعه مشروع قانون الإطار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة لمستشارون المحترمون،

عبر المراسيم بما فيهم المرسوم ديال تسوية الوضعية ديال 7 و 8 وديال 9. بالنسبة ل 7 و 8 المرتبون حاليا في الدرجة 2 سلم 10 فستتم تسويتها كما يلي، أولا الفترة ما بين 2012/1/1 و 2015/12/31 منح المعنيين بالأمر أقدمية اعتبارية ديال 3 سنوات للموظفين في السلم 8، و 4 سنوات للموظفين في السلم 7 قبل إحالتهم على التقاعد؛ ترقية المعنيين بالأمر بعد الاستفادة من الأقدمية المذكورة ابتداء من اليوم السابق.

السيد رئيس الجلسة:

اتمى الوقت السيد الوزير، معذرة السيد الوزير. التعقيب تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد يحفظه بيمبارك:

شكرا السيد الرئيس المحترم،
السيد الوزير المحترم،

تفاعلا مع جوابكم القيم نود في الفريق الحركي أن نؤكد على ما يلي: أولا، إن التادي في عرقلة مشروع القانون الإطار لدواعي إيدولوجية متجاوزة لا يشكل فقط هدرا للزمن التشريعي بل يعتبر أيضا تعطيلًا لتزليل الرؤية الإستراتيجية للتربية والتكوين، بحيث ضاعت 4 سنوات من عمرها، وإذا أضفنا أن مشروع القانون الإطار حدد في مقتضيات 6 سنوات لتفعيل مضامينه تنظيما ومؤسساتيا فسنكون بذلك على مشارف نهاية المدى الزمني المحدد لرؤية 2030 دون استحضار لذلك من خسائر مادية ونوعية.

وعلى هذا الأساس واعتبارا لكون التوافق فعلا من أرقى أنواع الديمقراطية، خاصة إذا كان مؤطرا بإرادة سياسية إيجابية تغلب المواقف على المواقع إلا أنه لا يمكن أن يكون مبرر لإقبار مشاريع من هذا الحجم وعليه نتطلع إلى أعمال منهجية الديمقراطية بعرض المشروع على المسطرة التشريعية وليتحمل كل مكون مسؤولية مواقفه أمام المؤسسات والرأي العام.

ثانيا، اعتبارا لكون المدرس في صلب العملية التربوية وعنصرا أساسيا في إصلاح المنظومة، وهنا نؤكد على ضرورة إنجاح الحوار الاجتماعي القطاعي والمركزي لحل مشاكل مختلف الفئات والأسلاك بالقطاعات المشكلة للوزارة.

ثالثا، السيد الوزير المحترم، نتطلع كذلك السيد الوزير إلى التعجيل بإيجاد حل لوضعية طلبة الطب داعين جميع الأطراف إلى تغليب الحكمة والجنوح للحوار قصد تجاوز كل العقبات بغية ضمان استعادة الدراسة لمسارها الطبيعي وعودة الطلبة إلى دراستهم ومهامهم التكوينية.

رابعا، السيد الوزير المحترم، ولأن المناسبة شرط نعيد السيد الوزير على مسامعكم تطلعنا كفريق حركي إلى مخطط التعليم القروي يستند إلى

يستند إصلاح منظومة التربية والتكوين على دعوات منها ما هو تشريعي ومنها ما يتعلق بتحسين الأوضاع المهنية والمادية للأسرة التعليمية، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

أولا، ما هي الأسباب الحقيقية لتعثر مشروع قانون الإطار؟
ثانيا، ما هي التدابير المتخذة لتمكين الأساتذة القابعين في الزنزانة 9 وضحايا النظامين الأساسيين من حقوقهم المشروعة؟
وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

كما تعلمون الحكومة قامت بواجبها، والسيد رئيس الحكومة في التصريح الحكومي راه عبر عليه، صاغ هاذ مشروع الإطار، ترجم الرؤية الإستراتيجية من مشروع قانون الإطار، ترجم هاذ الرؤية إلى قانون، قدم هاذ القانون أمام مجلس الحكومة، وأيضا تم اعتماد من طرف المجلس الوزاري ديال 20 غشت، هاذ القانون الإطار.

تم أيضا إحالته على أنظار البرلمان، وكانت عندي مناسبة ابتداء من افتتاح الدورة التشريعية باش ناقشنا المناقشة التفصيلية ديال هاذ القانون في مجلس النواب على أنظار اللجنة، وكان حقيقة واحد النقاش غني وكل فريق برلماني عبر على التوافق اللي خاصو يحصل على هاذ القانون الإطار، وأيضا باش هاذ القانون ما يكونش فيه مزايدات سياسية ويكون إطار مرجعي وطني للجميع.

اليوم هو متعثر في هذه اللجنة، تنظن بأن بعد هاذ المصادقة ليوم أمس على القوانين التنظيمية ديال الأمازيغية وديال المجلس الوطني إن شاء الله تفتح المجال باش نرجعو للجنة ونصادقو على هاذوك التعديلات اللي تم الطرح ديالهم وغادي نكونو حقتنا واحد المكسب مهم باش يمكن لنا نخليوه على الغرفة ديالكم الموقرة ونناقشه أيضا خلال هذه الدورة الربيعية.

بالنسبة للشق الثاني ديال السؤال ديالكم خاصنا نعرفو بأن في 25 فبراير الحكومة عبر وزارة التربية الوطنية قدمت واحد العرض للقطاعات الأكثر تمثيلية، وهذاك العرض اللي تم التقديم ديالو كان تضمن في نتائج الحوار الاجتماعي ديال 25 أبريل للتسوية النهائية ديال الملف ديال السلام 7 و 8 والسلم 9 بالنسبة للوضعية ديال الموظفين، البارح وقعت على المرسوم اللي إن شاء الله غادي يدوز في الأسبوع المقبل في المصادقة في مجلس الحكومة، السيد رئيس الحكومة في المجلس الحكومي ديال اليوم عاد قال لنا بأن الأسبوع المقبل سيتم أجراة وتنزيل مقتضيات الحوار الاجتماعي

جودة عالية، إذن نتجهدو في إطار هاذ المنظومة كلها باش يكون عندنا منتج سكني في قدرة شرائية ديال المواطن، ولكن كذلك الآجال ديال الإنجاز خاصو يكون مضبوط ومحدد في الزمان والمكان.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بطرحنا لهذا السؤال كان الدافع هو معاناة شريحة عريضة من الشعب المغربي مع مشاكل السكن، في الوقت الذي يكفل الدستور الحق في سكن يساهم في التنمية البشرية المنشودة، إلا أن الحكومة عجزت عن معالجة هذه الأزمة البنوية فمشاكل السكن لازالت متشعبة ومتنوعة حيث يتم تجميع السكان وتكديسهم في عمارات بشقق تفتقد للجودة في غابات إسمنتية وفي غياب المرافق الاجتماعية العمومية والمساحات الخضراء والفضاءات الخاصة للترفيه والرياضة، مما حولت التجمعات السكنية الخاصة بالسكن الاجتماعي والاقتصادي إلى حزام جغرافي مع الأسف للمهمشين اجتماعيا والمحرومين من كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وفضاءات للبطالة والفقر، والنتيجة عنف وسخط اجتماعي عوض أن يساهم في الاندماج الاجتماعي ويحفظ تماسك المجتمع. حيث تعتبر مظاهر السكن من أبرز الأسباب التي تعمق الفوارق الاجتماعية، وما يترتب عنها من حقد وكراهية وفوارق اجتماعية بين المواطنين.

السيدة الوزيرة، إن السياسات التعميرية المتبعة في بلادنا لا تأخذ بعين الاعتبار البرامج المندمجة التي تكرم الإنسان وتحترم البيئة، مما يؤدي إلى انتشار أزمات عديدة للفقر والهشاشة بهوامش المدن، كما أن السكن الاجتماعي أصبح مصدر غنى وريع يستفيد منه المعشون العقاريون ولوبيات الفساد الذين يبقى همهم الوحيد هو الربح تماما، كما يتبين ذلك من خلال تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي أكد أن هامش الربح يتجاوز 4 مليون سنتيم للكراء، للسكن 14 مليون، حوالي 30%، وأكثر من 12 مليون سنتيم بالنسبة للسكن 25 مليون سنتيم حوالي 50%، هذا ناهيك على (le noir) لمص دمء المواطنين والتحايل عليهم باستغلال الثغرات القانونية، وبالتالي عدم تمكين المواطن من اقتناء سكن اجتماعي ذي جودة وداخل الآجال المحددة وبسعر يراعي القدرة الشرائية للطبقات ذات الدخل المحدود والطبقات الفقيرة، وما تعاني من تكاليف الحياة اليومية ومتطلباتها الضرورية، فأين نحن السيدة الوزيرة من هذا السكن الاجتماعي؟

السيدة الوزيرة، ألم يجن الوقت لسن قوانين تحمي المواطنين من جشع المعشين العقاريين ولوبيات العقار وإضفاف المتضررين منهم في قضايا

المدارس الجماعية ويعمم النقل المدرسي بالشراكة والتعاون مع الجماعات الترابية.

وشكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر كذلك السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموالي وهو موجه لكتابة الدولة المكلفة بالإسكان، وموضوعه جودة السكن الاجتماعي والاقتصادي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم السيدة الوزيرة عن الإجراءات المتخذة لحماية المواطنين من جشع المعشين العقاريين وسبل الرفع من جودة السكن الاجتماعي والاقتصادي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة فاطنة الكحيل كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هذا السؤال القيم، والذي هو في الحقيقة يجسد التحدي اللي كنشغل عليه الوزارة اليوم.

لكن في الميدان كيف الاشتغال؟ كايته جوج المنتوجين اللي تنشغل عليهم الوزارة، المنتوج ديال 140000 درهم و250000 اللي تيم في إطار التعاقد، ملي تيجي المنعش العقاري ولا المقاولو للتعاقد تنعطيوها تلقائيا دفتر التحملات اللي من الضروري خاصها تلتزم به، هاذ دفتر التحملات ملي تمشيو للميدان عند رئيس البلدية باش يعطيوهم الرخصة ديال البناء خاص ضروري تقديم واحد المجموعة من الوثائق، التصميم ديال هاذ المشروع وخاصو يكون عندو مهندس طبوغرافي، ومهندس مدني، باش يتبعو مع هذا بالإضافة لمكتب المراقبة.

عمليا الوزارة عندها واحد اللجنة محلية اللي تترفع لنا واحد التقارير دورية اللي تنبنيو عليها على الملاحظات وكذلك تنستقبلو شكايات ديال المواطنين، التحدي الكبير فين أهو؟ هو أن تكون عندنا مقالة مصنفة مؤهلة ويد عاملة مؤهلة وكنشغل بواحد المواد ديال البناء اللي عندها

فيما يخص الهامش ديال الرجح ديال المنعشين العقاريين، الحمد لله هاذيك التحفيزات الضريبية غنتهني في 2020، ولكن اليوم الدراسات كتبين بأن باقة 60% كلها طلب ديال السكن الاجتماعي، كيفاش غنتعاملو معهم؟ مشينا اليوم كندارسو كيفاش يمكن لنا نعطيهم تحفيزات معاربية وكيفاش يكونو ذيك الفضاءات وذيك الخصوصية المحلية الجهوية تكون محترمة ومضبوطة في دفتر التحملات.

إذن المجهودات كائنة، والمؤسسات ديال المراقبة تشتغل، الحكومة حلت البوابة الإلكترونية ديال (CHIKAYA.MA) وكتتوصلو بشكايات، كندخل المفتشية العامة وكنديرو مجهود كبير، ولكن اليوم خاصنا نشغلو على العنصر البشري، اليد العاملة خاصها تكون مؤهلة، المقاولات خاصها تكون مصنفة وعندنا نظام ديال التصنيف داخل الوزارة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وتتمنى لكم التوفيق ونشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

كما نشكر الجميع على المساهمة في هذه الجلسة.

وأعلن عن رفع الجلسة، وأخبركم بأنكم عندكم مباشرة لقاء مع جلسة تشريعية.

شكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله.

السكن المعروضة على المحاكم؟ وتقنين الامتيازات الضريبية التي تستحوذ على 20% من مجموع الإعفاءات.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة متفقة معك، كائنة بعض الاختلالات، كائنة بعض المشاريع اللي ما محققاش فيهم الجودة، ولكن ما يمكناش نعممو بناء على واحد الدراسة درناها مع المستفيدين اللي بينت واحد الشريحة كبيرة فرحانة بهاذ تحسين ظروف العيش دياهم.

لكن هاذ المنعشين العقاريين الكبار اللي كانو كينيو 500 وحدة على 5 سنين اليوم بالمجهودات ديال البرلمان هبطناها ل 100 وحدة على أساس باش يميشيو للعالم القروي ويكون واحد الانسجام الاجتماعي والتمازج الاجتماعي.

باش تكون الشفافية، ضروري العملية ديال التفويت ولا ديال البيع كيسهر عليها موثق، باش نقللو من هاذيك القضية اللي قلتي ديال "نوار" وديال بعض الممارسات.